اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

جولات التراخيص.. انزواء أم نجاح؟

انقسم الخبراء والمختصون حيال جولات التراخيص النفطية والغازية التي أبرمتها وزارة النفط إلى فريقين، احدهما معارض والآخر مساند، وهنالك قلة قليلة وفقت متأرجحة حذرة متوقعة الفشل والنجاح في آن واحد.

ولكل من الفريقين مبرراته ومسوغاته، وإن كانت بعض المبررات فنطازية في ما يخص النجاح وصفتٍ ذات إبعاد سياسية على طريقة أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، في وقت تحققت بعض النتائج وان كانت لا تمثل حجم التوقعات الحكومية، فارتفعت مستويات الإنتاج والتصدير قليلاً من دون الاقتراب إلى الأرقام التي أعلنتها وزارة النفط في حينها عند إبرام عقود الخدمة ضمن جولات التراخيص الثلاث الماضية.

ولكن الحدث الأبرز في جولة التراخيص الرابعة الاستكشافية أنها تقوقعت عند ثلاثة عقود فقط من بين تسعة رقع استكشافية عرضت للاستثمار، ما يدلل على فشل جولة التراخيص الرابعة، في الوقت الذي كانت الحكومة تعول كثيراً على هذه العقود في امتلاك زمام المبادرة في السوق النفطية العالمية فضلاً عن تطور الإنتاج والتصدير والارتقاء بالبنية التحتية للقطاع النفطي استكشافاً وإنتاجاً وتصديراً وتصنيعاً للمشتقات، ولكن ما تتحدث عنه معطيات الواقع إن التطور خجول وبطيء، الأمر الذي جعل الشركات العالمية تعزف عن ولوج باب الاستثمار في جولة التراخيص الرابعة الأخيرة.

وعلى الرغم من التطور البطيء، إلا أن الإمكانات الهائلة في القطاع النفطي وقدرة الإنتاج الكامنة في الحقول النفطية والاحتياطي النفطي والغازي الكبير تتطلب جهداً حكومياً كبيراً لرفع مستويات الإنتاج لاسيما في ظل الانخفاض التدريجي الذي تشهده أسعار النفط العالمية، وهي مؤشرات واقعية تتطلب التحسب والنظر بعناية للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية بين الفينة والأخرى والتي تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي في البلد.

ومن هنا ندعو وزارة النفط لإعادة النظر في جولات التراخيص والبحث عن سبل جديدة لاستثمار القدرات الكامنة في القطاع النفطي والبحث عن وسائل جذب تعطي رسائل اطمئنان للشركات الاستثمارية العالمية، بعد أن انزوت وانحسرت خلال الجولة الأخيرة، حيث أنها حاجة ملحة في الوقت الحاضر بعد انقطاع العراق لعقود من الزمن عن السوق النفطية العالمية وابتعاده عن التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يتطلب تفعيلها من جديد أو البحث عن وسائل استثمار جديدة.

ولأن القطاع النفطي الممول الأساسي للقطاعات الاقتصادية كافة، فأن تطويره والارتقاء به مهمة وطنية تتطلب تضافر جهود الجميع وفي مقدمتها الجهات الحكومية التي أخذت على عاتقها طريقة جولات التراخيص التي بدأت تنحسر وتنزوي في ظل الاهتزازات التي تتعرض إليها أسواق النفط العالمية من حيث العرض والطلب وسقف الأسعار.

انعكاسات سلبية على الموازنة العامة للدولة المعتمدة على وارداته

توقعات بانخفاض أسعار النفط إلى 50 دولاراً للبرميل

□ بغداد/ أحمد عبدربه

الضرورة تستدعي الاعتماد على الموارد البديلة

توقّع الخبير الاقتصادي ماجد الصوري انخفاض أسعار النفط في الأيام المقبلة إلى ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، مشيراً إلى أن ذلك ينعكس سلباً على الموازنة العامة. وقال الصوري لـ(المدى): إن الحكومات المتعاقبة على العراق منذ عام ٢٠٠٣ لم تستغلّ الفائض الحاصل بالواردات النفطية في عمليات التنمية الاقتصادية لكافة القطاعات، فالمشاريع التنموية لا تنفّذ إلا عن طريق الموازنة العامة فضلاً عن عدم وجود إحصاء دقيق للوضع المالي بالبلاد، مبيناً أن ذلك جعل توزيع رؤوس الأموال بشكل عشوائي ما دفع إلى هروب العملة الأجنبية إلى الخارج.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ(المدى) إن هذه الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية سوف يؤثر تأثيراً مباشراً في الموازنة العامة، موضحاً اعتماد الأخير بنسبة تزيد عن ٩٨ ٪ على عائدات النفط، داعياً بالوقت نفسه إلى ضرورة تقليص النفقات العامة للدولة.

وأضاف الفكيكي: أن الاقتصاد العالمي يعتمد بالوقت الحاضر على النفط بنسبة ٨٥ ٪ وان انخفاضا في أسعاره سوف يدفع السلع الأخرى بالانخفاض تدريجياً، لافتاً إلى أن على الحكومة أن تتخذ بالوقت الحاضر التدابير اللازمة لدرء المشكلة. وأعربت اللجنة المالية النيابية عن قلقها من استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها على مجمل الموازنة للدولة موضحة أنه في حال استمرار الانخفاض سيتم تحديد آليات لتجاوز الأزمة باتفاق الأطراف المعنية.

وقال عضو اللجنة شورش مصطفى في تصريحات صحفية إن موازنة العراق بنيتْ على طاقة تصديرية للنفط بواقع ٢,٦ مليون برميل بسعر ٨٥ دولارا للبرميل الواحد، لكنه منذ ستة أشهر ولغاية الآن لم تصل نسبة التصدير إلى الحد المقرر، كما أن هناك انخفاضا بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأضاف مصطفى أن الانخفاض بأسعار النفط ربما سيؤثر في مجمل الموازنة الاتحادية، مشيرا إلى انه "في حال استمر الانخفاض سيتم عقد اجتماع للجنة مع وزارات التخطيط والمالية لتدارس المشكلة".

وشهدت أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا تمثل بهبوط سعر البرميل الواحد نحو ٣٠ دولاراً خلال مدة ثلاثة أشهر حيث استقر على ٩٧ دولاراً.

في الوقت نفسه عزا مجلس الوزراء سبب انخفاض أسعار النفط عالميا إلى ضعف نمو الاقتصاد العالمي وأزمة اليورو، مؤكدا أن ذلك يؤثر سلبيا في الاقتصاد العراقي، فيما طالب بضرورة تنويع موارد العراق الاقتصادية.

وقال رئيس هيئة المستشارين في المجلس ثامر الغضبان إن منظمة أوبك اتفقت خلال اجتماعها الأخير باعتماد الإنتاج السابق للنفط، والبالغ ٣٠ مليون برميل يوميا، لرفع الأسعار النفطية، إلا أنها ما زالت منخفضة بسبب وجود فائض نفطي بالسوق يقدر بمليونين برميل يوميا.

واعتبر الغضبان أن موسم الصيف الذي تشهده دول أوربا، قد أثر أيضا على انخفاض أسعار النفط عالميا، مرجحا "ارتفاع هذه الأسعار مع بداية موسم الشتاء المقبل بعد هبوطها خلال الصيف الحالي بمقدار ٢٥ ٪ عن أسعارها خلال فصل الشتاء الماضي".

وأكد الغضبان أن "انخفاض هذه الأسعار سيؤثر بشكل كبير على الدول النفطية، وخاصة التي تعتمد عليه في موازنتها المالية كالعراق والجزائر وإيران وليبيا ونيجيريا"، لافتا إلى أن "الاجتماع الأخير لدول منظمة أوبك كان يركز على ضرورة الحفاظ على سعر مستقر لأسعار النفط".

وتابع الغضبان أن "الحكومة وضعت سعر البرميل الواحد للنفط الخام ٨٥ دولارا كأساس لموازنة العراق لعام ٢٠١٢"، موضحا أن "هبوط السعر عن هذا المستوى سيؤثر بشكل مباشر على واردات الدولة والنشاط الاستثماري في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة". وطالب الغضبان الحكومة بـ"ضرورة تنويع مصادرها الاقتصادية وان تتحول من دولة مصدرة للنفط الخام إلى منتجة ومستخدمة للمنتجات النفطية والغاز مثل المواد المغذية للصناعات الأخرى كالبتركيمياويات والأسمدة وغيرها من الصناعات الأخرى، للحصول على مردود اقتصادي بجانب النفط الخام".

لجنة لتحديد موعد حذف الأصفار

□ بغداد/ صفا هاشم

يعتزم البنك المركزي تبديل العملة المحلية خلال العامين المقبلين، وإدراج اللغة الكردية ضمن العملة الرسمية الجديدة، ليتم تداولها داخل المصارف في الوقت نفسه يدعو الى تشكيل لجنة مشتركة من قبل المركزي ومجلسي النواب والوزراء والخبراء الاقتصاديين لدراسة مشروع حذف الأصفار.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"المدى" إن "البنك المركزي ينوي تبديل العملة خلال العامين المقبلين، على أن يتم التعامل بالعملة القديمة لـ١٠ أعوام قادمة".

وبين مظهر أن سبب تبديل العملة يعود إلى ما أصابها من تزوير بسبب تدهور الاقتصاد المحلي خلال الثلاثة عقود الماضية".

مشيرا إلى ان "كل صفر سيحذف من العملة كان يمثل عقدا من الكساد الاقتصادي".

وتابع أن "اللغة الكردية ستضاف مع اللغة العربية والانكليزية للعملة الجديدة". مبينا أن أشكال العملة ستشمل الرموز العراقية والوحدة الوطنية كالزقورة والسدود والنخلة. وأقترح صالح تشكيل لجنة مشتركة من قبل المركزي ومجلسي النواب والوزراء والخبراء الاقتصاديين لدراسة مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة وتحديد سقف زمني لتطبيقه.

وقال صالح إن البنك المركزي أكمل جميع الإجراءات المتعلقة بمشروع إعادة هيكلة العملة المحلية بعد حذف الأصفار الثلاث منها، وطرح نماذج معينة لشكل العملة تتمثل بحضارات العراق القديمة والمراقد الدينية ومعالم آثارية وبنى تحتية كالسدود والجسور وتم تقديمها إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية للمصادقة عليها. وأشار إلى انه لا يحتاج إلى تشريع قانون بل إلى لائحة تنظيمية تصدر من قبل مجلس الوزراء وتنشر في الجريدة الرسمية (الوقائع) لان قانون البنك المركزي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ تحديداً في المادة (٣٧) أعطى الصلاحية للمركزي بإصدار عملة جديدة وتحديد شكلها وتنظم بلائحة قانونية تسمى "النظام" وهو يختلف عن القانون.

وأضاف: أن المشروع الآن مؤجل من قبل الحكومة الاتحادية وغير معلوم وقت انتهاء التريث، مشيراً إلى انه يحتاج إلى تشكيل لجنة مشتركة من قبل البنك المركزي وبعض أعضاء مجلس النواب من اللجنتين الاقتصادية والمالية ومن مجلس الوزراء فضلاً عن الخبراء والمختصين للوقوف على أهم المستجدات التي تخص المشروع، وتابع: على ضوئها تحدد الفترة الزمنية لتطبيقه لأنه مشروع مهم يخدم الاقتصاد الوطني فلابد من تنفيذه. هذا ويسعى العراق في خطوة جديدة لحذف الأصفار من العملة وتغيير شكلها.

ندوة تناقش مشاكل القطاع الخاص

□ بغداد/ المدى

عقد المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ندوة تحت شعار (بناء إستراتيجية القطاع الخاص في العراق)، لمناقشة مشاكل القطاع الخاص في العراق.

وقال عضو مجلس النواب محمد سلمان السعيدي الذي ترأس الندوة إن الندوة جاءت لمناقشة بناء ستراتيجية القطاع الخاص في العراق وبحث أهم المشاكل التي تعيق عمل القطاع الخاص لايجاد الحلول المناسبة لها. وأضاف السعيدي: أن الندوة ناقشت مشاكل القطاع الخاص لكنها لم تتوصل لحلول جذرية، نتيجة اختلاف الاراء بين تجمع الصناعيين ورجال الاعمال والخبراء، ففريق يرى أن مشاكل القطاع تتركز في عدم اهتمام الدولة ورعاية للقطاع الخاص الذي لا يستطيع تقديم انتاج جيد.

وبين: أن الندوة لم تثمر عن شيء وكانت مجرد استماع لمشاكل القطاع الخاص وكيفية ايجاد حلول جذرية للمشاكل التي يعانيها. يذكر أن المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي تأسس عام ٢٠٠٤ كمعهد مستقل لا ينتمي لأي حزب وهو مختص بالبحوث ومقره في بغداد

الكهرباء: إنتاج الطاقة في رمضان 9000 ميغاواط

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الكهرباء أن إنتاج الطاقة الكهربائية وصل إلى ٧٧٥٠ ميغاواط، فيما أكدت انه سيصل في شهر رمضان إلى ٩٠٠٠ ميغاواط.

وقال وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان في بيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة على هامش الاجتماع الـ١٢ للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات واطلعت عليه المدى إن محطات الطاقة الكهربائية تمضي على وفق الخطة الموضوعة من قبل الوزارة"، مبينا أن "إنتاج الطاقة الكهربائية وصل حاليا إلى ٧٧٥٠ ميغاواط". وأضاف عفتان أن "إنتاج الطاقة مع حلول شهر رمضان سيصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط". وكان رئيس الحكومة نوري المالكي دعا في كلمة له خلال ترؤسه الاجتماع الـ١٢ للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات، إلى حشد الطاقات والإمكانيات في الوزارات والمحافظات غير المرتبطة بإقليم لتسريع تقديم الخدمات وتحسينها وخاصة الطاقة الكهربائية، وفي حين اكدت وزارة النفط انها ماضية بتزويد أصحاب المولدات بالوقود، أشارت وزارة الزراعة إلى أن إنتاج الحبوب أصبح يغطي نحو ٦٠ ٪ من حاجة العراق.

إحالة 120 مشروعاً بكلفة 250 ملياراً في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

أحالت محافظة ذي قار ١٢٠ مشروعا خدميا وتنمويا من مشاريع الخطة التنموية للعام الحالي على الشركات والمقاولين وبكلفة إجمالية تقدر بنحو ٢٥٠ مليار دينار. وقال المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الحسين هادي هجر لـ (المدى): إن لجنة الإحالة في المحافظة أحالت ١٢٠ مشروعا من مشاريع الخطة التنموية الخاصة بالمحافظة وان هناك ١١٠ مشاريع أخرى ستتم إحالتها خلال الأسابيع القليلة القادمة، مشيرا إلى أن المشاريع المحالة تضمنت مشاريع لبناء مدارس ومجمعات ماء وكهربة قرى وإنشاء جسور وقناطر فضلا عن مشاريع خدمية أخرى لمد شبكات مجار.

وأضاف هجر أن هناك مشاريع ذات طبيعة تخصصية ستتم إحالتها على الشركات التخصصية بدعوى مباشرة من بينها مشروع مستشفى الشطرة وخط ناقل للكهرباء يربط قضاء الشطرة بقضاء الرفاعي ومشروع تبليط طريق سوق الشيوخ ومشروع البدالة اللاسلكية ومشروع الحكومة الالكترونية ومشروع تجهيز أجهزة كشف المتفجرات ورادارات المرور.

وكانت محافظة ذي قار قد أعلنت مطلع العام الحالي عن خطتها التنموية لعام ٢٠١٢ التي اشتملت على ٢٣٨ مشروعا بكلفة إجمالية تقدر بـ ٦٠٠ مليار دينار على ان يتم تنفيذ عدد من مشاريع الخطة المذكور عبر عدة مراحل تمتد لسنتين وثلاث سنوات.

شركة برازيلية تعتزم تنفيذ مشاريع في الديوانية

□ الديوانية/المدى

كشفت هيئة استثمار الديوانية عن رغبة شركة ايما البرازيلية لإنشاء أربعة مجمعات سكنية في المحافظة.

وقال مدير إعلام الهيئة ماجد المحنة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن وفدا من شركة ايما البرازيلية زار مقر الهيئة للتباحث حول إمكانية إنشاء مدينة الرحمن السكنية التي تتألف من أربعة مجمعات سكنية في الديوانية.

وأضاف: تم تخصيص أرض مساحتها (٢٠٠٠) دونم لإنشاء المدينة، مؤكداً استمرار التباحث، ومن المؤمل أن تشهد الأيام القادمة التوقيع مع الشركة لغرض المباشرة في البناء.

ورجح أن تشهد محافظة الديوانية خلال الفترة القادمة انطلاق عدد من المشاريع الاستثمارية التي ستشكل انطلاقة حقيقية للاستثمار في المحافظة.

ويذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية المحدود، علاوة على عجز المواطن ذوو الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية، وتقدر وزارة الأعمار والإسكان حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.